تاريخ استقبال المقال 2019/10/26 تاريخ قبول نشر المقال 2020/02/25 تاريخ نشر المقال 2020/03/01

الحق في الإعلام في البيئة التفاعلية المعاصرة
رؤية نقدية في التحديات

أ. سلامي اسعيداني جامعة المسيلة – الجزائر
أ. ليلى فقيري جامعة المسيلة – الجزائر

ملخص:

تعالج المداخلة إشكالية الحق في الإعلام في البيئة الرقمية الجديدة (الإعلام الجديد)، الذي يعتبر من أبرز القضايا المحورية في عالمي الإعلام والاتصال خاصة في هذا العصر الذي يشتكي القانونيين فيه بوجود الكثير من الثغرات التشريعية في هذا الجانب، ليس فقط لكونه يمس بصورة مباشرة حقوق الإنسان وقضايا الإعلام ذاتها، ولكن لأنه يمس أيضا مهمته ووظائفه، بجوانبه السياسية والتنظيمية والقانونية والفنية والسياق المجتمعي العام، الذي يمكن أن يمارس فيه هذا الحق بمختلف الأشكال.

– **الكلمات المفتاحية:** الحق، الإعلام، البيئة، التفاعلية، المعاصرة

the right Of information In the contemporary interactive environment

Critical vision in challenges

Abstract :
The article examines the problem of the right to media in the new digital environment (new media). Human rights and media issues themselves, but because it also touches its mission and functions, in its political, organizational, legal, artistic and general societal context, in which this right can be exercised in various forms.
- Keywords: right, media, environment, interactive, contemporary

مقدمة:

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية لتقدم الأمم على مختلف الأصعدة كما أنها أصبحت اليوم وسيلة ضغط من طرف العالم المتقدم على العالم السائر في طريق النمو خاصة في المجال العلمي والاقتصادي وحتى السياسي حتى تفرض هذه الدول هيمنتها في كل مجالات الحياة، ولا يخفى علينا أن المعلومة الإعلامية، التي هي احد ثمرات فكر الإنسان التي تتحول فيما بعد إلى رصيد معرفي تستقي منه البشرية كل ما هي بحاجة إليه لتيسير سبل حياة البشر وهذه الخدمة التي يقدمها البشر لبعضهم البعض استوجبت اعتراف التمتع لأصحاب هذه الأعمال القيمة بحقهم في أن تنسب إليهم أعمالهم أي الاعتراف لهم بأحقيتهم في الإعلام والاتصال ومجرد الاعتراف غير كاف لإيفائهم حقهم ،بل يجب السعي لحماية هذه الحقوق بشقيها (الحق/ الحرية) والتي ستكون محل مداخلتنا العلمية هذه وتحديدا تحديات الحق في الإعلام حيث"يعتبر حق الإعلام والحقوق المشابهة من الميادين التي عرفت تحولات كبيرة خلال هذه السنوات الأخيرة تسببت فيها تقنية المعلومات التي أثرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام القانوني الحالي من حيث مرتكزا ته ومن حيث العلاقات القانونية الناتجة عنه، التي ظهر أثرها الواضح في حقل الحق في الإعلام، وتحديدا فيما يتصل بتوفير الحماية للحقوق و الحريات الجديدة التي أفرزتها الثورة الرقمية.

لذلك فان من أهم التحديات المطروحة حاليا على القائمين على هذا المجال العلمي هي بناء حق في الإعلام مترابط ومتوازن يحوي متغيرات النموذج الجديد في البيئة الرقمية الجديدة مع ضمان الحريات والحقوق الأساسية في هذه البيئة.

1. الحق في الإعلام: مدخل مفاهيمي

1.1. مفهوم الحق في الإعلام:

ترتكز مهنة الصحافة حاليا على ضرورة أن الإعلام أضحى حقا من حقوق الإنسان، إلا أن هذا الحق لا يمكن أن يتمتع به الناس إلا عن طريق الإعلام والتربية. ويقصد به: حق الأفراد والجماعات والشعوب في الحصول على المعلومات الصحيحة من مصادرها أو من خلال وسائط

تتمتع بالمصداقية.إلا أن هذا الحق لا يقف عند تلقي المعلومات ولكن يشمل استعمالها ونقلها إلى الآخرين بمختلف الوسائل،واعتمادها لتعزيز المشاركة في توجيه الرأي العام وصناعة القرار وتحقيق التنمية.

ويرتبط مفهوم الحق في الإعلام ارتباطا وثيقا بمفهوم حرية الإعلام، إذ يعتبر الإطار والامتداد القانونيين لهذه الحرية. فالحق في الإعلام: هو تلك الصلاحيات القانونية التي تمنح للأفراد ممارسة تلك الحريات الجزئية للإعلام، ويعني ذلك مجموعة من الحقوق المجردة للوصول إلى حقوق كاملة،وهذه الأخيرة تؤدي بدورها إلى الحق في تلقي الرسالة الإعلامية وتمتد إلى صلاحيات قانونية تؤدي إلى الوصول للمعلومات الحقيقية والنزيهة بحيث تخول لأصحابه القيام بمهنتهم بصفة موضوعية.[1]

والحق في الإعلام يتضمن:

– حق تبليغ الأنباء والمعلومات والآراء :وهذا الحق يتعلق بالصحفي أو معد الرسالة الإعلامية،سواء كان فردا أو مؤسسة إعلامية.

–حق تلقي الأنباء والمعلومات والآراء: وهذا الحق متعلق بمستقبل الرسالة الإعلامية.

وعندما نتحدث عن الحق في الإعلام يجب أن نتحدث عن الدولة في هذا المجال،وهذا فيما يتعلق بإصدار قانون أو عدة قوانين أساسية وتنظيمات، تحكم السلوك الإعلامي في جميع مراحله.

2.1. أهم مواثيق ومبادئ الحق في الإعلام أهم المواثيق:

اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام1948 الحق في الإعلام حق آخر من الحقوق، حيث تضمنت المادة –19– منه ما يلي:

– لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير،ويشمل هذا الحق حرية اعتناقه الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأخبار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

– كما تضمن البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف عام1949 مادة خاصة بحماية الصحفيين وتوفير الأمن لهم.

– سنة 1969 وفي المادة العاشرة من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أن ممارسة حق حرية التفكير والتعبير لن يخضع لأي رقابة.

– وفي عام 1971صادقت نقابات صحفية أوربية كبرى بميونيخ على إعلان واجبات الصحفيين وحقوقهم،كما عبرت عن المبادئ الأخلاقية وضمانات استقلال المهنة[2].

ومن الواجبات المعلنة في ميونيخ:

1– احترام الحقيقة وإيصالها كما هي إلى الجمهور،حتى لو عادت نتائج ذلك عليه لأن من أهم حقوق الجمهور معرفة الحقيقة.

2– عدم إخفاء المعلومات الهامة،أو تحريف النصوص والوثائق.

3– عدم اللجوء إلى استعمال الطرق القذرة وغير الشريفة،في الحصول على المعلومات والصور والوثائق

4– واجب احترام الحياة الخاصة للأفراد والناس.

5– تصحيح كل معلومة خاطئة منشورة

6– الحفاظ بسرية المهنة، وعدم البوح بمصادر المعلومات المتحصل عليها بطرق سرية.

7– ممنوع منعا باتا السرقة الأدبية،القذف،عدم المتعرض لسمعة الآخرين أو اتهام أيا كان دون أي دليل،إلا إذا تحصل الصحفي على مصدر صادق وحقيقي يثبت أو ينفي كل ذلك.

8– رفض أي ضغط،وعدم قبول الرقابة أو التوجيه في الكتابة أو التحرير إلا من طرف مسئولي التحرير (حرية التحرير والكتابة.

9– عدم الخلط بين مهنة الصحافة ومهنة الإشهار أو صاحب مذهب،أي لا يكون الصحفي مشهرا بشيء وأن يكون حياديا، ورفض أي وصاية مباشرة أو غير مباشرة،وعدم قبول أي تعليمات.[3]

2. مدخل إلى البيئة الرقمية الجديدة

تعتبر البيئة الرقمية الجديدة مظهراً جديداً كلياً، ليس في إطار دلالات علوم الإعلام والاتصال فقط، ولكن في مجمل ما يحيط بهذا النوع المستحدث من الإعلام من مفاهيم خاصة كونه ما زال في معظم جوانبه حالة جنينية لم تتبلور خصائصه الكاملة بعد. وبرغم التطور الذي شهدته البيئة الرقمية الجديدة إلا أنها لم تلغ وسائل الإعلام القديمة ولكن طورتها بل غيرتها بشكل ضخم، وأدت إلى اندماج وسائل الإعلام المختلفة والتي كانت في الماضي وسائل مستقلة لا علاقة لكل منها بالأخرى بشكل ألغيت معه تلك الحدود الفاصلة بين تلك الوسائل، حيث أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية تتسم بالطابع الدولي أو العالمي.[4]

1.2. البيئة الرقمية الجديدة و المسميات المشابهة

لقد تعددت أسماء البيئة الرقمية الجديدة، ولم تقف كذلك على اسم موحد، ومن هذه الأسماء:

– **البيئة الرقمية:** لوصف بعض تطبيقاته التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية مثل التلفزيون الرقمي، الراديو الرقمي، وغيرهما، أو للإشارة إلى أي نظام أو وسيلة إعلامية تندمج مع الكمبيوتر.

– **البيئة التفاعلية:** طالما توفرت حالة من العطاء والاستجابة بين المستخدمين لشبكة الانترنت والتلفزيون والراديو التفاعليين وغيرهم من النظم الإعلامية التفاعلية.

– **البيئة الشبكية:** على خطوط الاتصال بالتركيز على تطبيقاته في الانترنت وغيرها من الشبكات.

– **البيئة السيبرونية:** من تعبير الفضاء السيبروني الذي أطلقه كاتب روايات الخيال العلمي ويليام جبسون في روايته التي أصدرها عام 1984.[5]

2.2. ما هي مكانة الإعلامي في الإعلام التفاعلي؟

فإن التطور التكنولوجي أدى إلى دور شديد التأثير في وسائل الإعلام التي أصبحت بالفعل السلطة الأولى قبل سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء بفعل قدرتها على التأثير والتغيير كما نرى هذه الأيام في ثورات الشباب بفضل وسائل التواصل الاجتماعي " **الفيس بوك** " وهو ما يؤكد المقولة المشهورة عن الزعيم البولندي البارز " ليش واليسا : **عندما سئل عن أسباب انهيار الأنظمة الشيوعية في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي فقال باختصار " إن كل ما حدث بدا من التلفزيون** ".[6]

ومع تطور البث الفضائي والسماوات المفتوحة والتعددية الإعلامية وسهولة إطلاق الفضائيات عند توفر المال والتقنيات اللازمة ، انطلق في السنوات الأخيرة مواقع التواصل الاجتماعي ومن أبرزها " الفيس بوك " الذي لعب دورا مهما وفاعلا في ثورات الشباب التي تطوف في البلاد العربية والنامية وتهدد الدول الكبرى في بعض الأحيان.

3.2.تحديات أمام الصحافة في الاعتماد على صحافة المواطن:

أولاً. المصداقية:

عن دور الإعلامي في تعامله مع مصداقية "إعلام المواطن" أو صحافة المواطن تقول ماجدة أبو فاضل "القواعد الصحفية تبقى نفسها.. سلاح الصحفي في هذه الحالة هو المنطق والدقة في نقل المعلومة والتأكد من مصادر عدة قبل بث الخبر." وتشير إلى احتمال التشكيك في بعض ما يقوله شهود العيان عبر الاتصالات الهاتفية، لكن ذلك لا يعني إغلاق الاستفادة من هذا المصدر المهم، وتشدد على ضرورة أن يوسع الصحفي دائرة مصادره، والاستناد إلى المعلومات التي تنشرها المنظمات الإنسانية الدولية التي تكون موجودة على الأرض.

ومن جهة أخرى، تعتبر أبو فاضل أن انتشار معلومة واحدة على صفحات عشرات أو مئات من المشاركين في الموقع يكسبها مصداقية قد تفتقد إليها وسائل إعلام تقليدية ترتبط سياستها بأجندات خارجية، جعلتها في أحيان كثيرة تنقل أخبارا كاذبة. وترفض أبو فاضل ما يروّجه البعض حول صحافة المواطن وأنها مصدر يفتقد إلى المصداقية، مؤكدة أن هذا مفهوم خاطئ وتعميم يفتقد إلى الإنصاف. بل على العكس فهي وسيلة قد تتمتع بمصداقية أكثر من الإعلام التقليدي، والدليل على ذلك أن صور الفيديو التي نقلت عبر شاشات التلفزيون عن تسونامي في اليابان لم تكن ليشاهدها العالم لو لم يصورها المواطنون الموجودون هناك، والأمر نفسه ينطبق على الثورات في تونس وليبيا والبحرين وسورية[7].

وفيما يتعلق بالتشكيك بمصداقية شهود العيان الذين يرفضون الإفصاح عن هويتهم، تعتبر أبو مرعي أن الأمر غير دقيق، ذلك أن الشخص الذي يخشى على حياته في بلد يتعرض فيه المعترضون إلى العنف كالاعتقال أو التعذيب والقتل، من حقه أن يبقي هويته مجهولة للعموم.

وتؤكد الصحفية جملة من الإجراءات للتحقق من مصداقية المتصلين، والتأكد من وجود الشخص في المكان، وتماسك الرواية وغيرها من الأسئلة التي يطرحها المراسل على شاهد العيان

ليأخذ تعليقه على الحدث الذي كان عليه شاهداً. ولأن المصداقية هي أساس في العمل الصحفي؛ فمنذ بداية الثورة السورية تجلت أهمية الصورة لسبب أساسي هو المصداقية، حيث تمثّل رصداً مصوّراً وعلى مدار الساعة لكل ما يحدث في سوريا.

وتقول المدوّنة لونا صفوان: علينا الاعتراف بالدور الصحفي ألتوثيقي الذي يلعبه هؤلاء الشبان، دورٌ بتنا نحن أنفسنا عاجزين عن إنجازه.

ثانياً. ضعف التأهيل المهني لدى الصحفي المواطن[8]:

يشير عدد من النقاد والمتابعين إلى أن صحافة المواطنين تفتقر إلى التدريب المهني، وأنها لا تحترم القواعد الأساسية لعملية نقل الأخبار. لكن على الرغم من ذلك، أخذ المدونون يقتحمون المشهد الإعلامي أكثر فأكثر، وبدؤوا يكسبون امتيازات كانت حتى الآن وقفاً على الصحفيين المتمرسين. ويبدو أن ضغط الحاجة الماسة التي تواجهها الصحف هو ما يدفعها للاعتماد على نتاج صحافة المواطنين رغم ما يوجّه لها من نقد لضعفها المهني. ويلحظ المتابع لمسار صحافة المواطن خلال السنوات الأربع الأخيرة نشاطاً ظاهراً لإقامة الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة التي تستهدف مدوّنين سعوا لتطوير قدراتهم في النشر على الإنترنت.

تقول جيسيكا دير، المدربة والخبيرة التي تقدّم دورات في هذا المجال "السؤال الأساسي هو كيف سنتأقلم مع هذه الوسائل المتعددة؟ هدفي من خلال هذه الورشة أن أساعدكم على إيجاد سبل التأقلم." كما أشارت إلى أن الصحافة التقليدية أصبحت تنقل الأخبار من المدونات، وتسلط الضوء على معلومات ما كانت لتنشرها لولا وجودها على الإنترنت.

ثالثاً. التشهير ومخالفات قانونية أخرى[9]:

ومن التحديات الأخرى التي يبديها بعض النقاد ما يتعلّق بكون صحافة المواطن مجال للقذف والاعتداء اللفظي والتشهير ونحو ذلك. لكن هذا الافتراض غير موضوعي هنا؛ بسبب أن المعايير المهنية لدى الصحف كفيلة بأن تفرز المادة التي استقتها من صحافة المواطن، وحينها فإن رئيس التحرير هو من يقرر اشتمالها على شيء من محظورات النشر أم لا، وليس هناك من يفرض عليه نشر الاعتداءات والقذف والأفعال غير القانونية.

وهذا السياق محسوم ولا يخالف فيه أحد، فالقانون ينطبق على جميع الأفراد. وكما يقول دان جيلمور، فالصحفيون الإلكترونيون مطالبون على قدم المساواة مع أي شخص آخر بالالتزام بالقانون.

رابعاً. العلاقة بين الصحافة وصحافة المواطن[10]:

عن تأثير "صحافة المواطن" على الوسائل الإعلامية الأخرى في المستقبل ودورها، ترى أبو فاضل أن صحافة المواطن ستكون مكملة لدور الإعلام التقليدي، وأن الواقع سيتحوّل إلى ما يمكن تسميته "الإعلام المندمج الشامل." وتعتبر الصحفية أبو مرعي أن الاتجاه هو للتكامل، لاسيما أن الناشط ومستخدم تويتر أو المدون بات كصحفي الجريدة، يستضاف في المحطات التلفزيونية لأخذ رأيه والتعليق على حدث ما؛ بعدما صار لمصداقيته معيار.

وترى الصحفية ديما الخطيب أن صحافة المواطن المستعينة بالإنترنت ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي هي إثراء للصحافة، ولا تشكل خطراً عليها. وأن المطلوب خلق حالة من التزاوج بين الصحافة وصحافة المواطن.

وفي السياق ذاته تؤكد الصحفية ريم خليفة، أن تطور عالم الاتصالات أصبح اليوم جزءًا من عملية نقل الخبر. وتوجّه انتقادها لمحاولات الجهات الرسمية في بلداننا العربية لإبعاد التكنولوجيا وتقنينها عبر سن قوانين تحد التواصل والتفاعل، وترى أن ذلك ليس منطقياً وليس عملياً. وهذا بالضبط ما يقوله جيلمور، حيث يؤكد أن مسار التكنولوجيا يمضي قدماً.. "ولو كانت وسائل الإعلام الكبيرة الحالية ديناصوراً فلن تموت بهدوء، إذ ستحاول بمساعدة من الحكومة السيطرة على وسائل الإعلام الجديدة بدلاً من أن تدرك أن نماذج أعمالها تتقوّض بفعلها."

وأخيراً، فإن صحافة المواطن يعتبرها البعض ترياقاً للفجوة الإعلامية الآخذة في الاتساع في المجتمعات التي أخذت فيها وسائل الإعلام التقليدية في التراجع.

3. حماية الحق في الإعلام في العالم الرقمية .. إشكالية قانون أم حق؟

1.3. التحديات الإعلامية للحق في الإعلام:

إن الإعلام والثقافة يتوحدان في رسالة مشتركة وقد أسهما في التداخل والتفرق وصعوبة التمييز بينهما ..." ولذلك يعدُّ التحدي الإعلامي سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي المفتاح الأول لغزو عقول الشباب في وقتنا الحالي؟! ، كما يولَد فجوة بين الجامعات وسوق العمل أيضاً . و قد يحِملُنا على تبني أفكار مزركشة يخالها الشباب أنها قيمةٌ من صلب مجتمعه و ثقافته، لذلك يذهب بعض الباحثين إلى أنَّ التغيّرَ الثقافي ليس إلا ثمرةً من ثمرات وسائل الإعلام.[11]

وتعدُّ الوسائل السمعية البصرية أكثرها خطورة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المشكلةَ لا تكمنُ في وسائل الإعلام نفسها؛ إنَّما في المواد التي تقدمها وبالشكل الذي تطرحه ، وما زلت أذكر أحد تعليقات زملائي حين ألقى اللوم على الإعلام العربي الذي يسوّق للفكر الغث الضحل ، ويضربُ مثلاً قناة "زين" الفضائية التي روّجَ لها إعلامياً على أنّها محطّة الشباب العربي ، التي ستتناول قضاياهم ومشكلاتهم ، ولكنْ تبيّن أنَّ مشكلات الشباب من وجهة نظرها هي قَصّةُ الشَّعَرِ ونوعية الملابس ومواقع الفنانين على الإنترنت ونغمة الجوال ومجمل القول :إنّها ليست سوى قناة دعائية. فهي تستّخفُ بعقول الشباب ، وتشوه وعيهم وثقافتهم، وما الذي ستقدمه هذه المعطيات في تطور البلاد وازدهارها ؟!

وهكذا تكون مواجهة التحدي في التقليل من الآثار السلبية للتواصل الإعلامي ، مع إمكانية الاستفادة منها في التواصل مع الآخرين وتوظيفها في خدمة الثقافة والقضايا العلمية والحياة العملية المفيدة .

2.3. أزمة الهوية والانتماء في حالة الثغرات القانونية للحق في الإعلام في البيئة الرقمية الجديدة:

للهوية تعاريف عديدة، إلا أن أبرز تعريف شامل جاء على لسان المفكر السوري الدكتور علي أسعد وطفة، والذي عرّفها " بالكيان الذي يجمع بين انتماءات متكاملة. وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار في الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعدداً بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية". [12]

وتنبع هذه الأزمة نتيجة ضعف الوعي ، وتعرضه لتيارات حضارية وثقافية مختلفة ، والانجرار وراء تقليد الآخرين الأعمى ، ففقدان الهُوية ، وضعف الثقة بثقافتنا وتقاليدنا ، يسهل انحياز الشاب نحو فكرة ما أو جماعة أو أمة معينة ، وبدلاً من أن ينتسب إلى أمة حضارية كبيرة ، يفاخر بنسبه القبلي أو الوطني أو الإثني أو العائلي ..الخ .

وبالعودة إلى موضوع الهوية والانتماء نقول: إنّ أزمة الهوية أصبحت ظاهرة عالمية، وقد مرّ كثير من الشعوب بمثل هذه الأزمة، إلا أن العولمة جاءت لتؤكد مقولة (لا وجود لهوية ثابتة في العالم) ، **مما يدل على خطورة هذه الأزمة ، فقد أظهر أحد الكتّاب أهمية الهُوية في حياة المجتمع** بقوله : "لا أخشى على أمتنا أن يضربها أعداؤها بالقنبلة الذرية ، لأنها ستفتك ببضعة ملايين من البشر ، وإنما أخشى على هوية أمتنا وحضارتها وثقافة شبابنا وترابط أسرنا وقيمنا وأنماط سلوكنا الاجتماعي من القنبلة الاجتماعية والثقافية ، التي تنذر بالانهيار الثقافي والتفسخ الاجتماعي لأمتنا". [13]

ولعلّ هذا أخطر ما تواجهه الأمة في عصرنا الراهن ، ولا أبالغ في القول : إن تجاوزها لهذا التحدي سيصنع للأمة مستقبلاً زاهراً لأنه يقرر عوامل الوجود والبقاء لها أو الموت والفناء.

4. أهم الظواهر التي أثرت على الحق في الإعلام في البيئة الرقمية الجديدة

4.1. كسر احتكار المؤسسات الإعلامية الكبرى.

2.4. ظهور طبقة جديدة من الإعلاميين، وأحياناً من غير المتخصصين في الإعلام، إلا أنهم أصبحوا محترفين في استخدام تطبيقات الإعلام الجديد، بما يتفوقون فيه على أهل الاختصاص الأصليين.

3.4. ظهور منابر جديدة للحوار، فقد أصبح باستطاعة أي فرد في المجتمع أن يرسل ويستقبل ويتفاعل ويعقّب ويستفسر ويعلّق بكل حرية، وبسرعة فائقة.

4.4. ظهور إعلام الجمهور إلى الجمهور.

5.4. ظهور مضامين ثقافية وإعلامية جديدة .

6.4. المشاركة في وضع الأجندة: ينجح الإعلام الجديد أحياناً في تسليط الضوء بكثافة على قضايا مسكوت عنها في وسائل الإعلام التقليدية، مما يجعل هذه القضايا المهمة هاجساً للمجتمع، للتفكير فيها ومناقشتها ومعالجتها .

7.4. نشوء ظاهرة المجتمع الافتراضي والشبكات الاجتماعية: وهي مجموعة من الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام وسائل الإعلام الجديد، لأغراض مهنية أو ثقافية أو اجتماعية أو تربوية، وفي هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة، والأعضاء لا يحضرون في نفس المكان، والتواصل يتم دون الحضور، وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفعالية من المجتمع الحقيقي، وذلك لأنه يتكون بسرعة، وينتشر عبر المكان، ويحقق أهدافه بأقل قدر من القيود والمحددات.

8.4. تفتيت الجماهير: مع التعدد الهائل والتنوع الكبير الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ فقد بدأ الجمهور يتفتت إلى مجموعات صغيرة، بدلاً من حالة الجماهير العريضة لوسائل الإعلام التقليدية، وهكذا انتقل الإعلام إلى مرحلة الإعلام الفئوي والإعلام المتخصص[14].

خاتمة:

يعد الحق في الإعلام اليوم ذو ارتباط دائم بالصحفي أو المؤسسة الإعلامية من جهة إعداد المعلومات والأخبار ونشرها ومن جهة أخرى يتعلق بالمتلقين من حيث استهلاك تلك المعلومات والأخبار وهذه الأخيرة من شأنها أن تتيح الاتصال بين الأفراد والمؤسسات الصحفية في إطار ما يسمى بالحق في الاتصال، كما أن الحق في الاتصال يتضمن الحق في الإعلام فالاتصال هو نتيجة للعملية الإعلامية وهنا يظهر التشابه الموجود بين الحقين فكلاهما يمس معد المعلومات والمتلقين وفي نفس الوقت يعتبر الحق في الاتصال والحق في الإعلام حقان متباينان: فالحق في الإعلام يسير في اتجاه واحد على شكل خط إخباري من معد المعلومات نحو المتلقي بينما الحق في الاتصال ينتج عنه تفاعل بين المتلقين والمؤسسات الصحفية.

إلا أن الحق في الإعلام والحق في الاتصال رغم الإعلان عنهما في مواثيق عالمية ودولية لا يزالان بحاجة إلى تجسيد أوسع وأكبر في واقع عالم الصحافة اليوم.

الهوامش:

[1] راسم محمد جمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، 1991، ص19

2 حسين العودات، **حق الاتصال والسياسات الإعلامية العربية**، الندوة العربية لحق الاتصال، بغداد، وزارة الثقافة، الأبحاث والدراسات 1981، ص125.

[3] حمد ظاهر، **حقوق الإنسان**، دار الكرمل، عمان، 1993، ص294.

[4] نسرين حسونة، **الإعلام الجديد**، لمعلومات أكثر أنظر: https://ahmed3446.wordpress.com (2018/06/21، على 15.30)

[5] أسامة نبن عبد الرحمان النصار، الإعلام الجديد الأدوات و الوسائل، انظر أكثر:يوم 2018/06/21 **http://www.tanmia-**

[6] حسين أبو شنب، **الإعلام التفاعلي**، دار الشروق للنشر والتوزيع القاهرة، 2008، ص245.

[7] مبارك بن زعير، **اتجاه الصحف للاعتماد على صحافة المواطن**، انظر: http://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article

[8] نور إسلام، **إشكالية التدريب الإعلامي في المؤسسات الإعلامية**، دار الورسم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص213.

[9] حسين أبو شنب، **مرجع سابق**، ص250.

[10] مبارك بن زعير، **اتجاه الصحف للاعتماد على صحافة المواطن**، انظر: http://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article

[11] مي العبد الله، **التلفاز قضايا الاتصال في عالم متغير**، دار النهضة العربية، لبنان ، 2006 ، ص259.

[12] بدر مرتضى، **الخليج بين أزمة الهوية وأزمة الديمقراطية** . شبكة النبأ المعلوماتية 9\02 /2018 . http://www.annabaa.org/nbanews/2009/05/132.htm

[13] فرحان إسحق أحمد، **مرجع سابق**، ص16

[14] فهد بن عبد الرحمان الشميمري: كيف نتعامل مع الإعلام؟ لمعلومات أوفر أنظر: http://www.saudimediaeducation.org/index.php?option
تاريخ الولوج: 2018/06/20، على 21.30.